ابن تيمية وتأويل الصفات

د.ساميه صادق سليمان[1]

أ ـ تمهيد:

يقصد بالتَّأويل: تمييز الحقيقة المقصودة من النَّص حتى لا تشتبه بغيرها، ويختلف عن التَّفسير في أنه "الظَّن بالمراد والتّفسير القّطع به، فاللَّفظ المُجْمل إذا لَحِقه البيان بدليل ظَنّي يُسَمَّى مُأوَّلاً، وإذا لحقه البيان بدليل قَطْعِي يُسمَّى مُفَسَّرًا، والمُتؤولة هم الذين يزعمون أنَّ للقرآن والأحاديث معاني ظاهرة وباطنة، وأن علم الظاهر يختص بالمعاني الظَّاهرة بينما يختص علم الباطن بالمعاني الباطنة(2).

ويتم الاتّساق في النُّصوص عن طريق إزالة التَّناقض الظَّاهري، وهو ما يقوم به التَّأويل حيث أنه "قراءة مُتعَمِّقة للنَّص، تبحث عن تفسير عن طريق تبرير القول، والتَّأويل يعلم أو يحث على علم شيء لا يعلمه القارئ عن طريق قراءته السَّطحية للنَّص"(3). ويغوص المنهج العَقْلي في أعماق المعاني وما يحتويه الباطن، والتَّأويل الحقيقي هو: نوع من أنواع الفهم لكل ما هو معقد التَّركيب، ولبعض المعلومات المُتاحة امتزجًا بالتَّفسير السَّطحي والذي يُمكنه فهم البِداية، وعندما يتم هذا بنجاح، أي التَّفسير الظَّاهري والدَّاخلي يُعطِينا بذلك التَّفسير المُتعمق، وبهذا يكون المُفسر قد وصل إلى أقصى الأعماق"(4). والتَّأويل ضروري لإقامة الفَهم وللبحث عن المعاني المُتضمنة في المعنى الظَّاهر، وهو "باب من أبواب الاسْتِنْباط العقلي قويم، وقد يكون تأويلًا صحيحًا، وقد يكون تأويلًا فاسداً"(5)، ويحتاج التَّأويل إلى جُهد ومَشَقة

---

[1] جامعة بني سويف مصر

(2) د. جميل صليبا.. المعجم الفلسفي، دار الكتب اللبناني، بيروت، الجزء الثاني، مادة تأويل، الطبعة الأولى، 1973، ص 52. وراجع أيضا للإمام الزركشي.. البرهان في علوم الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الإحياء العربي، الجزء الثاني، 1376 هـ /1957 م، ص 149، وما بعدها.

(3) Bur Jon – Watson , Intrpretation, Artcle, The Journal of Phiosophy – No. 11-No. , 1981,p. 695 .

(4) Ibid. , p. 95

وراجع أيضاً: بدران أبو العنين بدران، أصول الفقه، دار المعارف، 1965م ص259.

(5) محمد أبو زهرة: أصول الفقه – دار الفكر العربي ، ص28.

وممارسة ليتم تَرْجِيح أحد الاحتمالات على غيرها، على أنَّ هذا لا يمنع أن يكون التأويل صحيحاً، أو أن لا يكون، ولا يمكن للباحث في النَّص الدِّيني أن يَتَخَلَّى عن التَّأويل حتى لو صَرَّح بذلك، فإطلاق الصِّفَات المعنوية يصح بدون تأويل، أمّا الصِّفَات الحِسِّية فلا يمكن إطلاقها دون تأويل، لأن التَّأويل يكشف عَمَّا تَنطوي، عليه النُّصوص من معان ومقاصد وأفكار وأحكام ويكشف عن معان جديدة، فالتفسير الظّاهري لا يمكن أن يصل بنا إلى نتيجة مُتوافقة مع العقل في كل الحالات، أمَّا التأويل: فهو عبارة عن قراءة واعية للنَّص لا تأخذ بظاهره فقط، وإنما تَغُوص في أعماقه، وهذه القِراءة الواعية "تتناقض مع القراءة السَّطحية للنَّص والتي لا يوجد بها ما يُفِيد والتي لا تجيب عن كثير من الأسئلة المطروحة" (1)

ومما لا شَكَّ فيه أنه لابد من وجود ضوابط للتأويل، ومن المتفق عليه أنَّ أي تأويل لا يمكن أن يستهلك كل معاني النّص وإمكانياته، وكل ما يَصْبُو إليه المؤول الوصول إلى أقرب المفاهيم وأدقها في تفسير النَّص، ولذلك فإنَّ "بعض المُؤّولين المُسْتَنِيرين كانوا يَرَون أنَّ ما قَدَّموه من مبادئ وقوانين ليست قَطْعِية مُلْزِمة، وإنَّما هي ظَنّية تَمْنع من الزَّيغ والضَّلال ولذلك فإنه لا مانع من الإضافة عليها ومن الاختلاف في وجاهتها" (2) وهذا المعنى الأكثر احتمالًا يتطلب من المُؤول أن يكون مُتباعدًا عن ذاته بعض الشيء وما يطالب به هو: التَّصريح بالمعنى المُتوارى وراء المعنى الظَّاهر. ولابد أن تقام علاقة بين النَّص والحقيقة التَّاريخية، فلا يُمكن للمؤول أن يتجاهل الواقع، فهو يضع فَرْضيات قد تكون أقرب إلى الحقيقة، وقد تبتعد بعض الشيء عنها، وما نريد أن نؤكده هو أن فهمنا للنُّصوص يرتبط بدائرة معارفنا للعالم، وبطريقة فهمنا للألفاظ فالنَّص لا يمكن أن يتباعد عن التَّجربة الإنسانية، ووجود ضوابط للتأويل يمنع التَّفرق بين الجماعة، ويَمْحِي التَّناحر والمشكَّلات التي يمكن أن تحدث بين المذاهب، والغرض من ذلك تقريب المعنويات إلى عقول الناس، ومن الضَّروري أن يستند التَّأويل إلى دليل صحيح، وليس لخدمة أغراض معينة، والأهم من ذلك أن يكون موافقًا للنَّص الصَّريح وأن يُؤَّول اللّفظ إلى

(1) Bur Jon Watson, op. cit. , p. 696.

(2) د. محمد مفتاح: التلقي والتأويل، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، سنة 1994م، ص222، وراجع أيضا عن شروط التأويل وضوابطه.. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. ص156، وما بعدها. وراجع أيضا للتعريف بالتأويل: الجرجاني: التعريفات، المطبعة المحمدية المصرية، 1321هـ، ص34.

معان يحتملها هذا اللّفظ، ولا ينأى عن دلالة اللّفظ نفسه، ولابد أن يقام التأويل على قواعد منظمة، فيلتزم المؤول بضوابط التأويل ومنها عدم معارضة نص و"معرفة لسان العرب من مفردات وتراكيب ومعان، و"معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التَّنزيل، ومعرفة أسباب النزول، ومقتضيات الأحوال ومعرفة علم القراءات والنَّاسخ والمنسوخ وقواعد أصول الفقه التي تحد عن المُبين، والمؤول والمقيد والمتَشابه والعام والمطلق"(1) ولا يمكننا استثمار النَّص الدِّيني وتوظيفه بدون تأويل وتفسير وبخاصة بالنِّسبة للعلوم العربية الإسلامية، لأن " ما يُميز هذه العلوم أنها تدور حول النَّص الدِّيني ساعية إلى استثماره في مجالات الشَّريعة والعَقِيدة واللُّغة "(2) والتَّأويل ضرورة عقلية فالأصول لا يمكن الخوض فيها، أمّا الفروع فهي أمور لابد أن تكون مجالاً للتأويل فقد حكم الله تعالى: " أن تكون فروع هذه المِلَّة قابلة للأنظار ومجالًا للظّنون وقد ثبت عند النُّظَّار أنَّ النَّظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة فالظَّنيات عريقة في إمكان الاختلاف لكن في الفروع دون الأصول وفي الجزئيات دون الكليات فلذلك لا يضر هذا

الاختلاف"(3)

وإذا تصورنا إطلاق الآيات والأحاديث على ظاهرها تقع بالضرورة في التَّشبيه وقد أثبت البعض أنَّ التَّشبيه سيكون ملازمًا لمن اقتصر على الظَّاهر حتى وإن لم يعترف به، أو حاول أن يبعد نفسه عن ذلك بقوله: ليست هذه الصِّفَات كالتي عند الإنسان أو محاولته نفي مماثلة الخالق بالمخلوق(4).

ب) المحكم والمتشابه من الآيات:

---

(1) أبو إسحاق الشاطبي: الموفقات تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الجزء الثالث، 1969، ص 85، 247، 264.

(2) د. سالم يقوت: حفريات المعرفة العربية الإسلامية - دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م. ص13.

(3) أبو إسحاق الشاطبي: الإعتصام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، بدون تاريخ، ص168.

(4) راجع ابن الجوزي الحنبلي: دفع شبة التشبيه والرد على المجسمة، مطبعة الترقي 1345 هـ، ص 8-10.

يلزم أنَّ نفرق بين ما يجب تأويله من الآيات القرآنية وما يجب عدم المَسَاس به فالآيات المحكمة واضحة لا يحتمل تأويلًا، ولا تخصيصًا، ولا نسخًا، ولا تحتمل ظاهرها الوجوه المختلفة. أمَّا الآيات المتشابهة فلابد من تأويلها لكي تَلِيق بجلال الله وبمقام الألوهية وتكون مجردة عن أحوال الجسم، ومن المؤكد أن "اتباع ظواهر القرآن على غير تدبر ولا نظر في مقاصده ومعاقده والقطع بالحكم به ببادئ الرأي والنَّظر الأول يصد عن اتباع الحق المحض ويضاد المشي على الصِّراط المستقيم ومن هنا ذَمَّ بعض العلماء رأي داود الظّاهري (ت 270هـ) ألا ترى أنَّ من جرى على مجرد الظّاهر تناقضت عليه الصّور والآيات وتعارضت في يديه الأدلة على الإطلاق والعموم (1)

والمتشابهات مجال للاختلاف وإعمال العقل وتباين المدارك؟ ولذلك انشغل العرب والمسلمون بأشَكَّال التَّأويل كما انشغلت به من قبلهم ومن بعدهم باقي الأمم المتحضرة، والبدائية، لأن عملية التَّأويل ضرورية وينبغي أن نعلم أنَّ وجود المتشابهات له حكمة "فحكمته بيان المتشابهات تمييز بين علماء راسخين وغير راسخين، والرَّاسخون يعلمون معانيها بقدر مبلغ علمهم بعد التَّدبر على آيات المتشابهات"(2) ويشترط الالتزام بالقواعد الدِّينية والاستناد

إلى النُّقول الصَّحيحة ووجود آيات متشابهة في القرآن ضروري كي يَرُوق للعرب فهمه عن طريق التَّجوز والاستعارة ليكون أشبه بطريقتهم وأقرب إلى لغتهم التي يفهمونها، والنظر في الآيات المتشابهة يكشف الحجاب عن المعاني الملائمة، ويظهر من خلال براعة وإبداع المجتهد، وتجلي المفاهيم المرتفعة عن المعنى الحِسِّي، وتَّتسِق النُّصوص" وقد قالوا إنما أنزل المُتشابه ليظهر فضل العلماء ويزداد حرصهم على الاجتهاد في تَدَبُّره وتحصيل العلوم التي نِيط بها استنباط ما أُريد به من الأحكام الحقيقية، فينالوا بذلك وبإتعاب القَرائح واستخراج المقاصد الرَّائعة والمعاني اللّائقة والمَدَارج العالية ويعرجوا بالتَّوفيق بينه وبين الحكم إلى رَفْرَف الإيقان وعرش

(1) أبو إسحاق الشاطبي: الموافقات، الجزء الرابع ص 179.

(2) أمر الله محمد: تأويل المتشابهات، مطبعة السلامة 1354 هـ، ص 4، وأيضًا: د. محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص 217.

الاطمئنان ويفوزوا بالمشاهدة السَّامية وحينئذ ينكشف لهم الحجاب" (1) وقد بدأ التّأويل العقلي في تاريخ الفكر الإسلامي بالجعد بن درهم(2)

ثم تبعه جهم بن صفوان(3)، الذي أخذ بالتأويل مُتابعًا لجعد في ذلك(4). وهو الذي استخدم العقل وجعله طريقًا للمعرفة، وهذا وضعه موضع النَّقد من الصُّوفية وبخاصة أصحاب وحدة الوجود(5)؛ لأن العقل لديهم خداع، واستخدامه في النّصوص خطأ، وقد لجأت بعض الفِرق الإسلامية للتَّأويل العقلي، وأهمها المعتزلة التي استخدمته في الرَّد على الفِرق الأخرى من أصحاب الدِيانات المختلفة، كما أنها نفت كل الصِّفَات التي توحي بالتَّشبيه والتَّجْسيم في ظاهرها، ونزهت المعتزلة الله تعالى تنزيهًا مُطلقاً عن صفات سَلْبية، فهو ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة(6)، ولجأ المتكلم للتّأويل ليفسر القرآن بما يُوافق العقل

---

(1) شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي: روح المعاني، إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ، ص73.

(2) الجعد بن درهم: هو أول رواد التفسير العقلي في الإسلام وهو أول من نادى بنفي الصفات عن الله تعالى، وأنكر كذلك الصفات الخيرية من اليد، والعين.. إلخ، فكان يريد التفسير العقلي، ولذلك اتجه إلى التنزيه وعندما صرح بفكرة خلق القرآن ناهضه الأمويون فهرب إلى الكوفة، وأخذ عنه الجهم بن صفوان أقواله، ولكن قبض عليه وقتل ـ كما هو معروف ـ على يد خالد بن عبد الله القسري ويرجح ذلك قبل 128هـ. راجع للأسفرايني: التبصير في الدين، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، الطبعة الأولى 1359 هـ/1940م، ص 13-82.

(3) هو جهم بن صفوان، تنسب إليه طائفة الجهمية توفى سنة 155هـ، وهو من الجبرية الخالصة، وهي التي لا تثبت للعبد أي قدرة على الفعل، واتفقت هذه الفرقة مع المعتزلة في التنزيه، واختلفوا في الجبر والإختيار، ولأن المعتزلة تثبت للإنسان القدرة على الفعل والجبرية تنفيها.

راجع: البغدادي: الفرق بين الفرق: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1405 هـ/ 1985م، ص158، 159. وراجع أيضا للشهرستاني: الملل والنحل، الجزء الأول، ص86 -88. وللأسفريني التبصر في الدين، ص100، وما بعدها.

(4) راجع د. على سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، الطبعة الثامنة، الجزء الأول، 1981، ص336.

(5) أصحاب وحدة الوجود هم الذين يدَّعونَ أن كل ما في الكون ليس غيره تعالى ولا سواه، وليس معه شيء آخر لا أزل ولا أبدا. بل إنه تعالى عين الموجودات وهو مذهب للتشبيه أقرب، ويؤدي سياق هذا المذهب إلى أن الوجود كله جسم واحد والعقل وهم وخداع، فالله الذي يظهر في كل الصور راجع الأسفرايني. التبصير في الدين، ص 75 -76.

(6) راجع الأشعري: مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النهضة، الجزء الأول، 1969م، ص215.

رداً على الاتجاهات المُضادة. وقد تَعَمَّق المتكلمون في المشَكَّلات الكلامية عن طريق التَّأويل العقلي للنّصوص الدّينية(1) أمّا المُشَبَّهة فقد أثبتوا كل الصِّفَات الموجودة في ظاهر النّص، كجماعة من الشّيعة الغالية، وكالحشوية الذين صَرَّحوا بالتَّشبيه فقالوا أن " معبودهم على صورة ذات وأعضاء وأبعاض إما روحانية وإمَّا جُسْمانية، ويجوز عليه الانتقال والنُّزول والصُّعود والاستقرار والتَّمكن"(2) وأنه تعالى مماس لعرشه وأنه له قدر من الأقدار، وأنَّه في مكان مخصوص.

(1) H. , Awofson: The Philosophy of theKalem – London, 1976. p. 738, 739.

(2) الشهرستاني: الملل والنحل، الجزء الأول ص148، وما بعدها، راجع أيضا: التهانوي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية، ص 815، وما بعدها، وراجع أيضا. د: سهير مختار، التجسيم عن المتكلمين، مطبعة الإسكندرية للطباعة والنشر سنة 1971م ص 35 وما بعدها، وأيضا للبغدادي: الفرق بين الفرق، ص 170-173. وأيضا أبو الحسن الجوزي دفع شبهة التشبيه بأكف التنزيه، مكتبة الكليات الأزهرية، 1412 هـ /1988 م، ص24 -27. وللأسفراييني التبصير في الدين، ص70.

ج) منهج ابن تيمية للتأويل:

يضع ابن تيمية ثلاث معان للتّأويل، فيقول: "في لفظ السَّلف فله معنيان:

أحدهما " تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التّأويل والتَّفسير عند هؤلاء مُتقاربًا أو مُترادفًا(1)

والمعنى الثاني: هو نفس المراد بالكلام فإنَّ الكلام إن كان طلبًا كان تأويله نفس الفعل المطلوب وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر عنه (2)، وأما المعنى الثالث للتأويل، فهو ذلك المعنى الموجود عند المتكلمين، وهو المعنى الأكثر احتمالاً في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمُتصوفة ونحوهم هو صرف اللَّفظ عن المعنى الرَّاجح إلى المعنى المَرْجُوح لِدليل يقترن به وهذا هو التَّأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الاختلاف(3) ويأخذ ابن تيمية بالمعنى الثاني عند السَّلف، وهو التَّأويل بمعنى المآل والمرجع، ويرفض تأويل النَّص بما يُبعدنا عن التَّشبيه والتّجسيم، ويرفض تأويل النَّص بما يُبعدنا عن التَّشبيه والتَّجسيم ويَرْفُض تأويل المعاني الحِسّية كما يرفض أيضًا " تأويل المعتزلة لهذه المعاني فالاستواء على العرش يتضمن علو الرَّب على العرش وارتفاعه عليه كما فَسَّره بذلك السَّلف وهذا معنى معروف من اللَّفظ لا يحتمل في اللُّغة غيره"(4) ويرى ابن تيمية أنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾(5) جعلت المتكلمين يعتقدون أن معنى هذا أن هناك معان خفية في النّصوص الدّينية تخالف ظاهرها، فقد "واعتقدوا أنَّ الوقف في الآية عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ لزم من ذلك أن يعتقدوا أن لهذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها وأن ذلك المعني المراد بها لا يعلمه إلا الله"(6) ويقول أيضاً " ينبغي للمسلم

---

(1) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، مكتبة أنصار السنة المحمدية، الطبعة الثانية، 1366هـ/1947م ص 23.

(2) نفس المصدر، ص 24.

(3)نفس المصدر، ص 24.

(4) د. عبد الفتاح أحمد فؤاد: ابن تيمية وموقفه من التفكير الفلسفي، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1910م، 90.

(5) سورة آل عمران، آية 7.

(6) ابن تيمية: درء التعارض العقل والنقل، الجزء الأول، ص14

أن يُقَدِّر قدر كلام الله ورسوله بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من النَّاس إلا على ما عرف أنه أراده لا على ما يحتمله ذلك اللَّفظ"(1)

ومن وجهة نظر ابن تيمية أنَّ السَّلف أخذوا النُّصوص على ظاهرها، فالاستواء معلوم والكيف مجهول(2) واستخدام كلمة تأويل بمعنى صرف اللَّفظ عن المعنى الظَّاهر لهو استعمال من اصطلاح علماء الكلام ولكن التَّأويل معناه المآل أو المَرْجع، وقد علم السَّلف ـ في رأي ابن تيمية ـ القرآن والسُّنة جيدًا وعرفوا أنَّ التَّأويل الذي هو إخراج اللَّفظ عن معناه هو من قَبِيل تحريف الكلم عن مواضعه. وهذا خطأ فادح ـ في رأي ابن تيمية ـ "فمدعو التَّأويل أخطئوا في زعمهم أنَّ العلماء يعلمون التَّأويل وفي دعواهم أنَّ التَّأويل هو تأويلهم الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه"(3)

ويسوق ابن تيمية عِدَّة آيات على أنَّ التَّأويل بمعنى المآل مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾(4) وتفسير التأويل هنا عند ابن تيمية بمعنى الجزاء أو العقاب، أو بمعنى المآل والعاقبة، وحول هذا المعنى نقرأ له "التأويل مصدر أوله يُؤوله تأويلًا مثل حوَّل تحويلًا وعوَّل تعويلا، وقولهم آل يئول أي عاد إلى كذا ورجع إليه ومنه المآل وهو ما يئول إليه الشيء "(5) ومن دلائل رَفْض ابن تيمية للتأويل إثباته للصِّفات الخبرية، ويبرر ذلك بأنه لا يوجد من نفي الصِّفَات الخبرية من السَّلف، فيقول: "والله يعلم أنى بعد البحث التَّام ومُطالعة ما أمكن من كلام السَّلف ما رأيت كلام أحد منهم يدل لا نصا ولا ظاهرا ولا بالقرائن على نفى الصِّفَات الخبرية "(6) فأنكر ـ على سبيل المثال أن يكون في القرآن أو السنة لفظ نزول ليس فيه معنى النزول بالمعنى المعروف لأنهما جاءا بلغة العرب ولا تعرف العرب نزولًا إلّا

---

(1) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، الجزء السابع، 36.

(2) راجع: ابن تيمية: الوسطية، جمع وترتيب: أبو عبد السلام نب محمد بن عبد الكريم، دار الفتوح الإسلامية، الطبعة الأولى، 1416 هـ /1998 م، ص 113.

(3) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص 20.

(4) سورة يونس، آية 39.

(5) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص 26.

(6) ابن تيمية: مجموعة الرسائل الكبرى، مطبعة السنة المحمدية، الجزء الأول، سنة 1949م، ص 47.

بهذا المعنى"(1) ومن الواضح تَأَثَّره بالحنابلة الذين كان من رأيهم "إمرار آيات الصِّفَات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل: ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البَتّة خصوصاً الإمام أحمد ولا خوض في معانيها "(2) وما يؤكد توافقهما في هذا الاتجاه أنَّ الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) ظل وفِيا للنّصوص طول حياته دون تأويل لِظاهرها أو تحريف لها عن معناها(3) وهذا أَدَّى إلى اتهام المَذْهب الحنبلي بالتَّشبيه والتَّجْسِيم. فقد طلب من ابن حنبل توضيح الاستواء فلم ينكره أو يؤوله، وهو ما فعله ابن تيمية، فيحتج ابن تيمية بأقوال التَّابعين، وما روى عنهم، ويبين أنَّ القرآن تضمن الشَّريعة في الأصول والفروع والأحكام وغيرها وقد وَضَّح الرَّسول هذا كله فليس لنا إلا الاتباع.

ويؤكد ابن تيمية رفضه للتّأويل، فيرفض المجاز في اللُّغة(4) وينكر أخذ بعض المعاني الموجودة في القرآن مجازًا، وقد استعرض ابن تيمية آراء البعض في تقسيم اللُّغة إلى حقيقة ومجاز، ورأى أنَّ التَّقسيم ليس قديمًا " أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتَّفسير والحديث ونحوهم من السَّلف "(5) ويرى ابن تيمية أنَّ الأئمة لم يستخدموا هذا التَّقسيم وإن كان أحمد بن حنبل قد استخدمه فبمعنى ما يجوز في اللُّغة، وقول: " كل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله فإنه مُفيد بما يُبين معناه فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة"(6) وهذا يدل على رفض ابن تيمية التَّام للمجاز برغم نزول القرآن باللُّغة المعروفة حينئذ، فلم يضع القرآن لغة جديدة فقد تحدث بما

---

(1) نفس المصدر والجزء، ص 116، وما بعدها.

(2) ابن رجب الحنبلي: فضل علم السلف على الخلف، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون تاريخ، ص 19.

(3) راجع د. سيد عبد العزيز السيلي: العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل والإمام ابن تيمية دار المنار، الطبعة الأولى، 1993، ص309.

(4) المجاز: هو استعمال اللفظ في غير الموضوع له لعلاقة وقرينة ويثبت بالمجاز المعنى الذي استعير له اللفظ، راجع بدران أبو العنين: أصول الفقه، ص 154- 155.

(5) ابن تيمية: الإيمان، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص 80.

(6) ابن تيمية: الإيمان، ص 97.

يفهمه الناس ولغة القرآن لا تخلو من المجاز والتَّشبيه والاستعارة حتى تتقرب من أذهان الناس ويلزم لذلك ضرب الأمثال واستخدام التَّشبيه(1).

وينكر ابن تيمية وجود حقيقة ومجاز في اللُّغة، وهذا دليل قاطع على رفضه للتَّأويل وقبوله للإشارة الحِسِّية، فتقسيم اللُّغة إلى حقيقة ومجاز من وجهة نظره " تقسيم مبتدع مُحْدث لم يَنْطق به السَّلف والخلف فيه على قولين وليس النِّزاع فيه لفظيًا بل يُقال نفس هذا التَّقسيم باطل لا يتميز هذا عن هذا ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق تَبيّن أنها فروق باطلة"(2) وقد غضب ابن تيمية على الذين يؤولون النُّصوص التي تُوحي بالتَّشبيه، فيفسرونها تفسيرًا مجازيًا، ويجدر بنا من وجهة نظره أن لا نخرج مُطْلقًا عن ظواهر النُّصوص فلا يجوز تأويل النَّص الدِّيني بالمعنى الموجود عند الفِرق الكلامية وفي هذا يقول: " لا يجوز أن يقال إن هذا اللَّفظ متأول بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الرَّاجح إلى الاحتمال المرجوح فضلا عَن أن يُقال إنَّ هذا التأويل لا يعلمه إلا الله"(3) ولكن الثابت "أن إرادة فهم النص الديني أدخلت في اعتبارها معطيات البيان من مجاز وتشبيه وجعلتها أساسا في تناول العقائد"(4) "والكلام المفيد ينقسم إلى حقيقة ومجاز وقد وردت اللغة بالجميع ونزل به القرآن ومن الناس من أنكر المجاز في اللُّغة وقال ابن داود ليس في القرآن مجاز وهذا خطأ"(5) أمَّا الدَّليل الثاني على رفض ابن تيمية للتأويل فهو الأخذ بظواهر النُّصوص.

فقد تبين مما سبق أنه غير مقبول على الإطلاق عند ابن تيمية أن يُقال أن بعض النُّصوص أُريد بها علو المكانة مثلًا بدلًا من العلو الحِسِّي، ونحو ذلك فهو لا يُنكر الاستواء بالمعنى المادي فيقول: " أهل السُّنة يقرون بأن الله فوق العرش حقيقة وأن ذاته فوق ذات

---

(1) راجع أمر الله محمد: تأويل المتشابهات القرآنية ص 3- 4.

(2)ابن تيمية:الإيمان، ص 11.

(3) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 69.

(4) سالم يفوت: حفريات المعرفة العربية الإسلامية، ص 15.

(5) أبو إسحاق الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، تصحيح: السيد محمد بدر الدين حلبي، الطبعة الأولى، هـ ص 5.

العرش لا ينكرون معنى الاستواء ولا يرون هذا من المُتشابه الذي لا يعلم معناه بالكُلِّية "(1) ثم السَّلف مُتَّفِقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السُّنة. قال بعضهم " ارتفع على العرش علا على العرش. وقال بعضهم عبارات أخرى وهذه ثابتة عن السَّلف قد ذكر البخاري في صحيحه بعضها في آخر كتاب الرَّد على الجهمية وأمَّا التَّأويلات المُحَرَّفة مثل استوى وغير ذلك فهي من التَّأويلات المُبْتدعة لما ظهرت الجهمية "(2)

والمعروف أنَّ كلمة استواء لها في اللغة معان عديدة ولا تقتصر على هذا المعنى، " فإن قيل الرَّحمن على العرش استوى في لغة العرب يأتي لمعان منها: معنى اعتدل، ومنها استقر مثل قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ على الْفُلْكِ﴾ومنها بمعنى استولى مثل قولهم: استولى السُّلطان زيد على سرير الملك يعني استولى، فالرَّحمن استولى على العرش استوى نفرض أنه يحتمل فيه استقر ويحتمل فيه استولى وتعين معنى منها يفتقر إلى قرينة والقرينة في المقام غِناه سبحانه وسطح العرش عن العالمين فهو غني عن أن يستقر عليه، وقد نَزَّه نفسه عن فعل العَبَثْ فعُلِم من ذلك تَنْزِيهه سبحانه من أن يستقر على العرش، فهو مَسْئول عن فعل كل شيء، العرش وما فيه وما فوقه وما تحته فتعين كون استوى في آية الرحمن على العرش استوى بمعنى استولى(3)

ورفض ابن تيمية الخروج عن المعنى الحِسِّي، وتَشَدُّدِه في هذا النَّوع من الصِّفَات أتاح الفرصة لاتِّهامه بالتَّجسيم، فقد رأى البعض أنه قال بما يقتضي الجِسْمِية والتَّركيب في الذَّات المُقَدَّسة"(4)

---

(1) راجع: ابن تيمية: الوصية الكبرى، نشرها: قصي محن الدين الخطيب، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، 1349 هـ، ص42- 43.

(2) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص 50.

(3) محمد مهدي الكاظمى القزويني: منهاج الشريعة في الرد على ابن تيمية، المطبعة العلوية، 1346 هـ، ص589-590، وراجع أيضا فخر الدين الرازي: أساس التقديس، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، 1406هـ /1986م، ص 202-203.

(4) تقي الدين السبكي: الدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية، ونشرها الأستاذ محمد زاهد الكوثري، مطبعة الترقي، 1347هـ، ص7.

وأثبت ابن تيمية غير الاستواء اليد والعين والقدم ولا يُؤدي هذا إلى التَّجسيم ـ في رأيه ـ حيث يقول: فإن قال من أثبت هذه الصِّفَات التي هي فينا أعراض كالحياة والعلم والقدرة ولم يثبت ما هو فينا أبعاض كاليد والقدم: هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتَّجسيم. قيل له: وتلك أعراض تستلزم التَّجسيم والتَّركيب العقلي كما استلزمت هذه عندك التركيب الحِسِّي فإن أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضًا أو تسميتها أعراضًا لا يمنع ثبوتها قيل له: واثبت هذه على وجه لا تكون تركيباً وأبعاضًا أو تسميتها تركيباً وأبعاضًا لا يمنع ثبوتها"(1) على أننا نرى -كما رأى البعض- أن هناك استحالة في " الجمع بين الإشارة الحِسِّية بالأصابع والإقرار بأنه في السَّماء، وأنّه يستوي على العرش وبين التَّنزيه عن الجسمية والمُشابهه للحوادث"(2)

ويقبل ابن تيمية الإشارة الحِسِّية، فكل الصَّحابة والتابعين -في رأيه- لم ينكروا الإشارة الحِسِّية لله ولم ينكر أحد منهم وجـوده تعـالى على العرش، أو

وجوده في السَّماء ولم يذكر أنَّ الله تعالى في كل مكان ولا أنَّ جميع الأماكن بالنِّسبة لله سواء " ولا أنَّه لا داخل العالم ولا خارجه ولا أنّه لا مُتَّصل ولا مُنْفَصِل ولا أنه لا تجوز الإشارة الحِسِّية إليه بالأصابع ونحوها"(3) وهذا رَفْض للتَّأويل وقد جَزَم ابن تيمية لهذا الرَّفض فقال: " التَّأويل المردود " هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يُخالف ظاهره. فلو قيل إنَّ هذا هو التَّأويل المذكور في الآية وأنه لا يعلمه إلا الله لكان في هذا تَسْلِيم للجهمية أنَّ للآية تأويلًا يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله"(4) فاللُّغة لا تنقسم إلى حقيقة ومجاز فهذا تقسيم مُبتدع -في رأى ابن تيمية- فلا تمييز عنده بين هذا وذاك.

ومن هذا يتضح " أنَّ ابن تيمية في سبيل رأيه وتصوره لِمذهب السَّلف أنكر المجاز في اللُّغة العربية كلها فليس في اللُّغة العربية كلها إلَّا حقيقة والحقيقة فقط وما توهمه الناس من

---

(1) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص26.

(2) محمد أبو زهرة: ابن تيمية.. حياته وعصره، وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ص270، وما بعدها.

(3) ابن تيمية: الحموية الكبرى، المطبعة السلفية ومكتبتها، نشرها: محن الدين الخطيب، القاهرة، 1387 هـ، ص 421.

(4) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص 32.

المجاز إنما هو حقيقة في الواقع ونفس الأمر(1) وعلى هذا لا يرضى ابن تيمية بالتَّفسير غير الظَّاهر ويؤخذ النُّصوص على ما هي عليه حتى في المعاني الحِسِّية فلا يصح عنده أن نقول أنَّ النذُصوص تخالف ظاهرها في بعض الأحيان فلا يتكلم الله بالمجاز المخالف للحقيقة، والباطن المخالف للظَّاهر، ليس في النَّص الدِّيني ولا في كلام أحد من سلف الأمة أن الوجه واليد والاستواء والعين صفات غير حقيقية فلا يجب علينا أخذها بالمعنى المجازي(2). وإذا كان الأساس الأول في منهج ابن تيمية هو رفض المجاز فطبيعي عنده أن يكون الأساس الثَّاني في منهجه رفض التَّأويل لأن التأويل عند المتكلمين يقتضي اتخاذ العقل أصلاً"(3)

وإذا كان رأي ابن تيمية في التأويل على النَّحو الذي حاولنا إثباته فإننا نجد أنَّ الغزالي أكثر اعتدالًا في هذا الاتجاه فقد رأى – كابن تيمية – أنَّ السَّلف فَسَّروا الآيات على مقتضى ظاهرها فيما يخص الصِّفَات الحِسِّية من استواء ويد وعين، ولكنه رأى أنَّ المجاز واضح ويصرح بالتَّأويل فالفوقية عنده هي فوقية الرُّتبة وهكذا يتأول الأخبار التي تُوحي بالتَّجسيم ويرى الغزالي أنه يجب قصر التأويل على العلماء دون العوام، فلا يجب أن يخاض بالعوام في التأويلات، بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث مع علمهم أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وحول هذا المعنى يقول الغزالي: "ألفاظ العرب تشتمل على الحقيقة والمجاز، فالقرآن يشتمل على المجاز، خلافا لبعضهم، فنقول المجاز اسم مشترك قد يطلق على الباطل الذي لا حقيقة له، والقرآن منزه عن ذلك، ولعله الذي أراده من أنكر اشتمال القرآن على المجاز.

وقد يُطلق على اللَّفظ الذي تجوز به عن موضوعه، وذلك لا ينكر في القرآن مع قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ﴾ وقوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾ وقوله: ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ﴾ فالصلوات كيف تهدم وذلك ما لا يحصى وكل ذلك مجاز "(4)

(1) منصور محمد محمد عويس: ابن تيمية ليس سلفيا، دار النهضة العربية الطبعة الأولى، 1970م، ص29.

(2) راجع ابن تيمية: مجموعة الرسائل الجز الأول ص 203-204، وراجع أيضا لابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص26، والرسالة التدميرية، ص49.

(3) د. سيد عبد العزيز السيلي: العقيدة السلفية ص 277.

(4) أبو حامد الغزالي: المستصفى من علم الأصول، الجزء الأول، ص 105.

وتتسع عقول العلماء.. فيما يرى الغزالي ـ لفهم المجاز الموجود في اللُّغة وفهم المقاصد والبحث في النّصوص؛ لأن علمهم يؤهلهم لذلك أمَّا العوام فلا قدرة لهم بالتأويل لاحتياج إلى قدرات خاصة " وهذا؛ لأن عقول العوام لا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات.

وأمَّا العلماء فاللَّائق بهم تعريف ذلك وتفهمه فإنَّه من اللَّائق بهم وبحالهم

أن يبحثوا هذه النّصوص وأن يفهموا معانيها "(1) وعلى هذا يُفَضِّل الغزالي التَّفويض بالنِّسبة للعامي إن لم يدرك ويُعطي لغير العامي الحق في التَّأويل، ومعنى التأويل عن الغزالي " عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظَّن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر"(2) ومهما كان الاحتمال قريبًا والدليل قريب وجب على المجتهد ترجيح ما يغلب على ظَنِّه وإذا كان المتشابه يدل على التَّشبيه فيجب تأويله فمن وجهة نظر الغزالي أنَّ "المتشابه قد يطلق على ما ورد في صفات الله مما يوهم ظاهره الجهة والتَّشبيه ويحتاج إلى تأويله"(3)

وإذا أخذنا صفة الاستواء -على سبيل المثال - عند الغزالي فنجد أن مفهوم الاستواء لديه يختلف عن مفهومه عند ابن تيمية فقد نفى الغزالي صفة الاستواء على العرش فهو تعالى ليس مُستقرًا على العرش فذلك أمر مستحيل في حقه تعالى؛ لأنه لو كان مستقرًا على العرش لكان مُقَدّرًا بقدر معين ولكن كونه مُقدرًا باطل فيقول الغزالي في ذلك " لا يستقر على الجسم إلا جسم ولا يحل فيه إلا عرض لو كان الله مستقرَا على العرش للزم كونه مُحاطًا به؛ لأنه لو جاز أن يماسه جسم من إحدى الجهات وهي الجهة التي يستقر بها على العرش لجاز أن يماسه من جميع الجهات فيكون محاطا به، ولو كان مُستقرًا على العرش أكان جِسْمًا لأنه لا يستقر على الجسم إلا جسم مثله. كما لا يحل فيه الأعراض، فلو كان مُستقرًا على العرش

---

(1) أبو حامد الغزالي/ الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق وتعليق وشرح د. عثمان عبد المنعم عيش، الطبعة الثانية، القسم الأول، 1393هـ/ 1973م، راجع أيضا التشبيه والمجاز في اللغة في ما كتبه ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب الإسلامية، 1402 هـ/ 1982، ص 154-155. وأيضا الإمام الكراماستي: الوجيز في أصول الفقه، تحقيق د. أحمد حجازي السقا المكتب الثقافي القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م، ص 8-10.

(2) الغزالي: المستصفى، الجزء الأول، ص 78.

(3) نفس المصدر والجزء، ص 106.

لكان جسمًا مثل العرض"(1) وقد اعترض ابن تيمية على قبول الغزالي للتَّأويل(2) فالاستواء عند الأول يختص بالعرش دون الأشياء كلها وهذه الصِفَات لا تستلزم كثرة المعاني، فهي صِفات كمال وأضدادها صفات نقص(3).

د) تعقيب:

وقف ابن تيمية ضد الحقائق التَّاريخية التي تؤكد أن القرآن نزل بلغة العرب بما فيها من تشبيه ومجاز واستعارة فيرفض هذا كله ويرى أنه ليس لنا علاقة باللُّغة قبل نزول القرآن، ويُصر على أننا " لا حاجة بنا مع بيان الرَّسول لِما بعثه الله به من القرآن أن نعرف اللُّغة قبل نزول القرآن"(4) والمجاز في اللُّغة لا يستطيع أحد أن ينكره، فالحقيقة والمجاز -مصرعا باب الكلام- الحقيقة ثابتة، والمجاز متلاطم في بحر الحقيقة بنسبة التأثيرات المخصوصة له من جانب الحقيقة"(5) ومما لا جدال فيه أن نفي المعاني الحسية كالاستواء ليس مراده نفي الآيات ولا الأحاديث المُثبتة بل غرضه نفي معنى الاستواء المعلوم لنا بالمعنى الحِسِّي للكلمة تنزيهًا لله تعالى عن المماثلة ودعوة البعض الوقوف عند ظواهر النُّصوص كالمُشبة وغيرهم تُؤدي بالضَّرورة أحيانًا إلى التَّجسيم(6) وقد واجه المعتزلة كل هؤلاء ووضعوا فكرتهم عن الله.

ومن رأي المعتزلة "أن أكثر لغة العرب من قَبِيل المجاز لا الحقيقة ولهذا قِسم اللَّغويون الكلام إلى حقيقة ومجاز، وتَكَلَّموا في وجوه المجاز وضُروبه والقرآن الكريم -كما نعلم – قد نزل

---

(1) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، القسم الأول ص، 69.

(2) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، الجزء الخامس، ص 384.

(3) راجع المصدر السابق الجزء السادس، ص 200، وأيضًا راجع: ابن تيمية: الرسالة الأكملية، ص 3، 10، 11.

(4) ابن تيمية: الإيمان، ص 11.

(5) أمر الله محمد: تأويل المتشابهات القرآنية، ص2.

(6) راجع الشوكاني: رسالة التحف في مذاهب السلف، ضمن عشر رسائل وعقائد سلفية الطبعة الأولى، بيروت، 1324 هـ ص 44.

بِلغة العرب وعلى لسانهم ففيه الحقيقة وفيه المجاز بل كان القرآن في أعلى درجات البلاغة حين استعمل المجاز في أسلوبه فكان لذلك معجزة "(1)

" قد ثبت في الصَّحيح أنه ﷺ دعا لابن عباس فقال: اللهم فقهه في الدِّين وعَلِّمه التَّأويل ولو كان التأويل مما لا يعلمه إلا الله تعالى لما كان للدُّعاء معنى"(2)

ويتبين من ذلك أنَّ قول ابن تيمية بأن تقسيم اللَّفظ إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث يَنْفيه أنِّ اللُّغة العربية موجودة قبل نزول القرآن فالمجاز ليس من الأفكار المبتدعة، " والعجب أنَّ ابن تيمية لا يعترف بما هو مقرر من الفارق بين الحقيقة والمجاز وذلك بأنَّ الحقيقة تدل على معناها بنفسها وأنَّ المجاز لا يدل على معناه إلا بالقرائن "(3)

وإذا كان ابن تيمية قد أثبت كل الصِّفَات الحسية مع قوله دون تكييف ولا تمثيل، فهذا لا ينفي عنه الوقوع في التشبيه ويتعارض هذا مع قوله " أن المثبت لا يكفى في إثباته مجرد نفي التَّشبيه، إذ لو نفي في إثباته مجرد نفي التَّشبيه لجاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو مُمتنع عليه"(4)والألفاظ الحِسِّية كالاستواء والعين وغيرها والتي يُصرح بها ابن تيمية ويرتضيها " وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحِسِّية ولا تطلق على وجه الحقيقة على سِواها وإذا أطلقت على غيرها سواء بحال من الأحوال مُستعملة في ظواهرها بل تكون مُؤَوَّلة وعلى ذلك يكون ابن تيمية قد فَرَّ من التأويل ليقع في تأويل آخر وفر من التَّفسير المجازي ليقع في تفسير مجازي أخر"(5) وهو الذي رأى أنه لا يوجد في النّصوص ما يخالف ظاهرها فيجب التَّصديق بكل معنى ظاهر وعدم إخراجه إلى معان أخرى يحتملها اللَّفظ ويصرح بأنَّ الله تعالى " يقبض الأرض ويطوي السَّموات بيده اليُمنى وأنَّ يداه

---

(1) عبد الرحمن محمد المراكبي: قضية التأويل في الفكر الإسلامي، دار الطباعة المحمدية الطبعة الأولى، 1407 هـ / 1987م ص 44.

(2) شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي: روح المعاني، ص 73.

(3) منصور محمد محمد عويس: ابن تيمية ليس سلفيا، ص35. وراجع أيضا لأبي المناقب شهاب الدين الزنجاني: تجريج الفروع على الأصول، حققه أ. محمد أديب صالح. قدم له د. محمد سلام مدكور، مطبعة جامعة دمشق 1382هـ/ 1962 م، ص 209.

(4) ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 87.

(5) محمد أبو زهرة: ابن تيمية: حياته وعصره وآراؤه وفقهه. ص276.

مَبْسوطتان ومعنى بَسْطهما بذل الجود وَسِعة العطاء، لأن العطاء والجود في الغالب يكون ببسط اليد ومدها وتركه يكون ضَمًّا لليد إلى العنق صار من الحقائق العُرفية إذا قيل هو مبسوط اليد فهم منه يد حقيقة"(1) ولا يجب على فاحص النُّصوص - في رأي ابن تيمية - تأويل المعاني الظاهرة، فإذا قيل المراد بالاستواء هو الاستيلاء، أو أنَّ المراد بعلو الله هو علو المكانة فهذا كله من الخطأ الجسيم "فإنَّ القائل إذا قال هذه النُّصوص أُريد بها خلاف ما يفهم منها أو خلاف ما دَلَّت عليه أو أنه لم يرد إثبات علو الله نفسه على خلقه وإنَّما أُريد بها علو المكانة ونحو ذلك كما قد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع

فيقال له فكان يجب أن يُبين للناس الحق الذي يجب التَّصديق به باطنًا وظاهرًا بل ويبين لهم ما يدلهم على أنَّ هذا الكلام لم يرد به مفهومه ومقتضاه فإن غاية ما يُقدر أنه تَكَلَّم بالمجاز المخالف للحقيقة والباطن المخالف للظاهر"(2) وقد أخبر الله بالصِّفَات الخبرية في غير موضع ولا يمكن في رأي ابن تيمية أن لا نأخذ بالظَّاهر فيما يخص الصِّفَات الحِسِّية إلى وقوع في التَّشبيه أو التَّجسيم فهذه الصِّفَات تعتبر بالنِّسبة لله تعالى كمالًا أمَّا بالنِّسبة للخلق فهي صِفات نَقْص. وأخذ الآيات على ظاهرها يُؤدي لا محالة إلى التَّشبيه فلو قال بعضهم: نحمل الصِّفَات على ظاهرها من اليد والعين وغيرها، قيل لهم: "وهل ظاهر الاستواء إلا القعود، وظاهر النزول إلا الانتقال"(3)

ونستطيع القول أن إبقاء المتشابهات دون تأويل مع التنزيه المطلق اللّائق بجلال الله استحالة من النَّاحية العقلية، ورفْض ابن تيمية للتأويل المطلق يتجه به إلى التَّجسيم ويعني أنه لا يثق بالعقل ثقة مطلقة وخصوصًا في متشابه الأمور فليس في القرآن إلا المعاني الظاهرة، وكل كلام الله مكشوف عنده ويعارض اتجاه التأويل بحسب طريقته هو وذلك أنه ينفي أن يكون في ظاهر اللفظ ما يُعارض اتجاه التَّفويض لله تعالى من حيث تحديد المعنى الخاص بالنَّص

---

(1) ابن تيمية: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، مكتبة أنصار السنة المحمدية، الطبعة الثالثة، 1365هـ/ 1946م ص 10.

(2) ابن تيمية: مجموعة الرسائل والمسائل، الجزء الأول، ص202-203.

(3) أبو الفرج الجوزي الحنبلي: دفع شبهة التشبيه والرد على المجسمة، ص 78.

بحسب طريقته أيضًا وذلك أنه ينفي أن يكون في القرآن ما لا يفهمه أحد"(1) والجواب على ذلك يسير.. لأن القرآن الكريم "نزل بألفاظ العرب ومعانيها ومذاهبها في الإيجاز والاختصار والإطالة والتَّوكيد والإشارة إلى الشيء وإغماض بعض المعاني وضرب الأمثال لِما خفي ولو كان القرآن كُله ظاهراً مكشوفاً حتى يستوي في معرفة العالم والجاهل لبطل التَّفاضل بين الناس وسقطت المحنة وماتت الخواطر(2) وبهذا ندرك أنَّ فكرة رفض التأويل لا تتوافق مع النُّصوص، لأن التأويل بلا شَكَّ في هذا يقرب العقيدة إلى المدارك البشرية ولا يصح أن يكلف الناس ما لا يطيقونه وإذا كان ابن تيمية قد اتسع عقله للجمع بين الإشارة الحسية وعدم الحلول في مكان أو التَّنزيه المطلق فعقول الناس لا تصل إلى سعة أفقه إن كان كلامه مستقيماً(3)

والتأويل يجعل النُّصوص الشَّرعية مُتَّفقة مع العقل ومُتَّسقة فيما بينها ويمحو التَّعارض الظَّاهري الموجود في النُّصوص، ولهذا فإن "من زاغ ومال عن الصِّراط المستقيم فبمقدار ما فاته من باطن القرآن فهمًا وعلمًا وكل من أصاب الحق وصادف الصواب فعلى مِقْدار ما حصل له من فهم باطنه" (4) فعلم المعقولات يصرف ظواهر المنقولات عن التَّشبيه ولا يمكن لنا أن نتصور أن السَّلف جميعهم لم يتجهوا إلى التَّأويل وابن تيمية نفسه يقر بذلك قائلًا"إنَّ السَّلف قد قال كثير منهم أنهم يعلمون تأويله نقلوا ذلك عن ابن عباس وأنه قال أنا من الرَّاسخين الذين يعلمون تأويله وقول أحمد فيما كتبه في الرَّد على الزَّنادقة والجهمية فيما شَكَّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله وقوله عن الجهمية أنها تأولت ثلاث آيات من المتشابه ثم تكلم على معناها دليل على أن المتشابه عنده تعرف العلماء معناه وأن المذموم تأويله على غير تأويله فأمَّا تفسيره المُطابق لمعناه فهذا محمد ليس بمذموم وهذا يقتضي أنَّ الرَّاسخين في العلم يعلمون التأويل الصَّحيح للمُتشابه عنده وهو التَّفسير في لغة السَّلف ولهذا لم يقل أحمد ولا

(1) منصور محمد محمد عويس: ابن تيمية ليس سلفيا، ص 25.

(2) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن شرح الأستاذ أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية الكتّاب الأول، بدون تاريخ، ص 62.

(3) راجع: محمد أبو زهرة، ابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه، ص 270.

(4) الشاطبي: الموافقات، الجزء الرابع، ص 390.

غيره من السَّلف إنَّ في القرآن آيات لا يعرف الرَّسول ولا غيره معناها بل يتلون لفظًا لا يعرفون معناه وهذا القول اختيار كثير من أهل السُّنة منهم ابن قتيبة" (1) وابن قتيبة ت 276 هـ كان من مدرسة الإمام أحمد بن حنبل وقد رأى ابن قتيبة أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه على حقيقته وهكذا انطلق ابن قتيبة من دائرة المغلقة التي أغلقت أطرافها حول المتشابه(2)

هـ) قبول ابن تيمية للتأويل أحيانًا:

وبعد إثبات أنَّ ابن تيمية حَدَّد مَنْهجه الرَّافض للتَّأويل ويدعم ذلك رفضه للمجاز في اللغة، وأخذه بظواهر النّصوص وقبوله للإشارة الحِسِّية نود أن نطرح قضية أخرى وهي قبوله للتأويل أحيانا دون أن يصرح بذلك وهذا يدل على أن التأويل ضرورة حتمية حتى وإن صرح ابن تيمية أو غيره بخلاف ذلك وكما دللنا على رفضه للتأويل نثبت قبوله للتأويل الذي لم يعترف أنه قد قبله فقبول المجاز أحيانًا دليل على ذلك، وقد كشف الإمام محمد أبو زهرة عن ذلك(3) في نص صريح لابن تيمية عن المعاني الموجودة في الجنة وأنها تؤخذ بالمعنى المجازي فيقول: "فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرًا ولبنًا وماء وحريرًا وذهبًا وفضة وغير ذلك ونحن نعلم قطعًا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه بل بينهما تباين عظيم مع التشابه فتشبيه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق من بعض الوجوه فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم إدراك عينها أو نظيرها من كل وجه"(4)

ويذكر ابن تيمية كذلك أن هناك جانبًا من المتشابه لابد من اللّجوء فيه إلى التأويل فما ورد في النَّص الدِّيني من أخبار عن أوصاف الجنة وما يوجد بها من لبن وعسل وحرير لا يمكن أن يكون مثل الذي يوجد في الدنيا وإنما تأخذه بالمعنى المجازي ويظهر ذلك في قوله:

---

(1) ابن تيمية: تفسير سورة الإخلاص، مراجعة وتعليق د. عبد العلي عبد الحميد حامد الدار السلفية بومباي، الهند، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى 1408هـ / 1987م، ص 250

(2) راجع ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص 238-239 وما بعدها.

(3) راجع محمد أبو زهرة: ابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه، ص 270-271.

(4) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص 12.

"فالمتشابه من الأمر لابد من معرفة تأويله؛ لأنه لابد من فعل المأمور وترك المحظور وذلك لا يمكن إلا بعد العلم لكن ليس في القرآن ما يقتضي أن في الأمر متشابها فإن قوله ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾(1) قد يراد به من الخبر فالمتشابه من الخبر مثل ما أخبر به في الجنة من اللَّحم واللَّبن والعسل والماء والحرير والذَّهب فإن بين هذا وبين ما في الدُّنيا تشابه في اللَّفظ والمعنى ومع هذا فحقيقة ذلك مخالفة لحقيقة هذا وتلك الحقيقة لا نعلمها نحن في الدُّنيا"(2) كما يبرز ابن تيمية جانبًا من المُتشابه يُسَمِّيه المُتشابه الإضافي يعلمه بعض الناس ويتشابه على البعض الآخر وهذا النّوع من المتشابه وإن كان خفي الدِّلالة على غير الرَّاسخين في العلم، فالرَّاسخون يعلمونه ويفسرونه ويتحدث عن المُتشابه الإضافي وبأنه أحيانًا "يُقال قد اشتبه علينا هذا كقول بني إسرائيل ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾(3) وإن كان في نفسه متميزًا مُنفصلًا بعضه عن بعض وهذا من باب اشْتِباه الحق بالباطل كقوله ﷺ في الحديث: ((الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس))، فدل ذلك على أنَّ من الناس من يعرفها فليست مشتبهة على جميع الناس بل على بعضهم بخلاف ما لا يعلم تأويله إلا الله فإنَّ الناس كلهم مشتركون في عدم العلم بتأويله"(4)

ويعيب ابن تيمية على بعض التأويلات الباطلة الصَّحيحة وهذا يعني أنه يرفض التأويل الفاسد وربما كانت دعوته السَّابق عرضها المُتشددة في رفض التأويل سببها وجود تأويلات لم يرض عنها وَيُنَوِّه عن ذلك بقوله " أنَّ الذي اقتضي شهرة القول عن أهل السُّنة بأنَّ المُتشابه لا يعلم تأويله إلاّ الله ظهور التَّأويلات الباطلة من أهل البدع كالجهمية والقدرية من المعتزلة وغيرهم فصار أولئك يتكلمون في تأويل القرآن برأيهم الفاسد وهذا أصل معروف لأهل البدع أنهم يفسرون القرآن برأيهم العَقْلي وتأويلهم اللّغوي فتفاسير المعتزلة مملوءة بتأويل النّصوص المثبتة للصِّفات والقدر على غير ما أراده الله ورسوله فإنكار السَّلف والأئمة هو لهذه

---

(1) سورة آل عمران: آية 7.

(2) ابن تيمية: تفسير سورة الإخلاص، ص 229، وراجع أيضا لابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص 12.

(3) سورة آل عمران: آية 70

(4) ابن تيمية: تفسير سورة الإخلاص، ص 244، وراجع أيضا لابن تيمية: الإيمان ص 80-81-82.

التأويلات الفاسدة كما قال الإمام أحمد في ما كتبه فى الرَّد على الزَّنَادِقة والجهمية فيما شَكَّت فيه من مُتشابه القرآن وتأوَّلته على غير تأويله فهذا الذي أنكره السَّلف والأئمة من التَّأويل "(1) والذي يؤكد أن ابن تيمية قَبِل التأويل أحيانًا، اعتباره أن المتأول الذي أخفق في تأويله يأخذ ثوابه على ما قد اجتهد به من رأي "فالمتأول الذي أخطأه في تأويله في المسائل الخبرية والأمرية وإن كان في قوله بدعة يخالف بها نصًا أو إجماعًا قديمًا وهو لا يعلم أنه يخالف ذلك بل قد أخطأ فيه كما يخطئ المُفْتي والقاضي في كثير من مسائل الفتوى والقضاء باجتهاده يكون أيضًا مثابًا من جهة اجتهاده المُوافق لطاعة الله تعالى غير مثاب من جهة ما أخطأ فيه وإن كان معفوًا عنه"(2).

والخلاصة أن ابن تيمية جمع بين رفض التأويل وقبوله فيتضح قبوله

للتأويل أيضا عندما رأى في "الجواب الصَّحيح" أنَّ النَّصارى أخطئوا عندما قالوا بالابن والأب على الحقيقة، وإذا أخذوا بالتَّأويل لمَاَ كان هذا خطأ وأنَّ هذه الألفاظ من الألفاظ المتشابهة ولذلك صار كثير منهم يُريدون به المعنى الباطل ويرد على النَّصارى بقوله " أنكم إنَّما ضللتم بِعدُولِكم عن صريح كلام الأنبياء وظاهره إلى ما تأولتموه عليه من التَّأويلات التي لا يدل عليها لفظه لا نصًّا ولا ظاهراً فعدلتم عن المحكم واتبعتم المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فلو تمسكتم بظاهر هذا الكلام لم تضلوا فإنَّ الابن ظاهره في كلام الأنبياء لا يراد به شيء من صفات الله بل يراد به وليه وحبيبه ونحو ذلك وروح القدس لا يراد به صفته بل يراد به وحيه وملكه ونحو ذلك فعدلتم عن ظاهر اللَّفظ ومفهومه إلى معنى لا يدل عليه اللفظ البتة فكيف تدعون أنكم اتبعتم نصوص الأنبياء" (3).

وهذا النَّص يثبت أخذه بالتأويل ويدل على أنّه أخذ بالتَّأويل في بعض المواضع دون تصريح، ورفض الأخذ به في مواضع أخرى فهذا ما أكدته لنا نصوصه التي ذكرناها

---

(1) ابن تيمية: تفسير سورة الإخلاص، ص 274.

(2) ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية، 144.

(3) راجع ابن تيمية: الجواب الصحيح امن بد دين المسيح, تقديم السيد صبح المدني، مطبعة المدني، الجزء الثالث، بدون تاريخ، ص 165.

وقد تقابلت آراء ابن تيمية عندما نفى التشبيه والتجسيم عن مذهبه الذي هو من وجهة نظره مذهب السَّلف ثم نراه يثبت الفوقية ويقول أن "كتاب الله من أوله إلى آخره وسُنَّة رسوله من أولها إلى آخرها ثُم عامة كلام الصحابة والتَّابعين ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو إمَّا نص وإمَّا ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى فوق السَّماء "(1)

ورفض ابن تيمية للتأويل يؤدي لا محالة إلى التَّشبيه لأن " من قال استوى بذاته المقدسة فقد أجراه سبحانه وتعالى مجرى الحسيات وينبغي أن لا يهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل فإنَّا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدم فلو أنكر قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت لما أنكر أحد عليكم وإنَّما حملكم إياها على الظَّاهر قبيح"(2)

وإذا كان ابن تيمية قد أخذ بالآية القرآنية التي تقول ﮋوَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُﮊ فهناك رأي يقول أنَّ هناك وقف عن ﮋوَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِﮊ وإذا كان التأويل الحقيقي لا يعلمه إلا الله جَزْمًا وإن كان التَّأويل من المجاز الواضح الشَّائع فالحق الأخذ به وألَّا يجتهد المؤول وكان تأويل السَّلف إجمالي وفيه كثير من الحذر فقد أخذوا بالتأويل عندما يكون هناك ضرورة لذلك أي إنهم لم يتوسَّعوا فيه احترز من الوقوع في التأويل الخاطئ وليس رَفْضًا للتأويل إجمالًا فقد اضطروا إلى صرف اللَّفظ الظاهر عن ظاهره فأخذوا بالتأويل في حدود وحرص واتجهوا إلى إمرار الصِّفَات على ما جاءت من غير تفسير ولا تأويل إلا أن تقع الضرورة كقوله تعالى ﮋوَجَاءَ رَبُّكَﮊ(3) أي جاء أمره وهذا مذهب السَّلف(4)

وأما نفي الصِّفَات بالنِّسبة لابن تيمية فهو ضرب من التَّعطيل فيقف بذلك ضد المُنَزِّهة في تصورهم للتوحيد وفي نفيهم للتركيب عن الله تعالى والعلو على العرش فيسخر منهم بقوله " قالوا بأنه واحد لا قسيم له في ذاته أو لا جزء له أو لا بعض له لفظ مجمل فإن الله سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد فيمتنع عليه أن يتفرق أو يتجزأ أو يكون قد ركب من

---

(1) ابن تيمية: الحموية الكبرى، ص 419-420

(2) أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي الحنبلي. دفع شبهة التشبيه والرد على المجسمة. ص 7.

(3) سورة الفجر، آية 22.

(4) راجع ابن الجوزي الحنبلي: دفع شبهة التشبيه والرد على المجسمة ص 57.

أجزاء لكنهم يدرجون في هذا اللَّفظ نفي علوه على عرشه ومباينته لخلقه وامتيازه عنهم ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لِنفّيه وتعطيله ويجعلون ذلك من التَّوحيد "(1)

والنَّظرة الحِسّية التي قبلها ابن تيمية يعود ويرفضها متجها إلى التَّنْزيه، واتجاهه إلى التَّنْزيه قد يكون مَرَدُّه تحسبه واحترازه من قيام ثورات عارمة ضد اتجاهه الحِسّي وقد حدث ذلك بالفعل ولكن المعروف أنَّ المفسر يختار منهجًا واحدًا من المناهج المطروحة التي هي بالطَّبع مُرتبطة بمفاهيم معينة لديه وهو بذلك يَحْمِي نفسه من عدم الاتِّساق في الأقوال عندما يصرح بالفِكرة ثم يرفضها ومن عدم الاتِّساق مع الواقع عندما يرفض التأويل فقد ثبت أنَّ التأويل لا غنى عنه لأنه "لا بد من المصير إلى التأويل وذلك هو أن تحمل هذه الألفاظ على شدة العناية والحراسة والوجه في حسن هذا المجاز: أن من عظمت عِنايته بشيء وميله إليه ورغبة فيه كان كثير النَّظر إليه فجعل لفظ العين التي هي آله لذلك النَّظر كناية عن شِدَّة العناية"(2)

وهذا يعني أنَّ ابن تيمية لم يلتزم بمنهج واحد، والذي حَدَّده منذ البداية ففي معرض حديثه عن ما في الجنة أنكر أن الموجود في الجنة يُشبه ما في الدُّنيا فوعود الله لعباده لا تشبه ما في الدُّنيا لا في صورتها ولا في حقيقتها فعنده"ما أخبر الله به في الجنة من المطاعم والمشارب والملابس كاللَّبن والعَسَل والخمر والماء فإنا لا نعرف لَبَنا إلا مَخْلوقًا من ماشية يخرج من بين فَرْث ودم وإذا بقى أيامًا يتغير طعمه ولا نعرف عسلًا إلَّا من نحل تصنعه في بيوت الشَّمع المُسدسة فليس هو عسلًا مُصَفَّى ولا نعرف حريرًا إلا من دود القزّ وهو يَبْلَى وقد علمنا أنَّ ما وعد الله به عباده ليس مُماثِلًا لهذه لا في المادة ولا في الصُّورة والحقيقة بل له حقيقة تخالف حقيقة هذه وذلك هو من التأويل الذي لا نعلمه نحن قال إبن عباس ليس في الدُّنيا مما في الجنة إلا الأسماء "(3) وقياسًا على هذا النَّص نقول: أنه كما أننا لا نعلم من المطاعم والمشارب إلا ما هو موجود في الدُّنيا فنحن لا نعلم أيضًا من المعاني الحِسّية إلا ما هو بين أيدينا وأعيننا

---

(1)ابن تيمية: الرسالة التدميرية، ص 106.

(2) فخر الدين الرازي: أساس التقديس، ص 158، وأيضا راجع: ابن الجوزي الحنبلي: دفع شبهة التشبيه على المجسمة، ص- 10.

(3) ابن تيمية: تفسير سورة الإخلاص، ص 238، وراجع أيضا لابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، ص 12.

وإذا كانت حقيقة ما في الجنة أي ما في الغيب مخالفة لما في حياتنا فكذلك ينبغي علينا تأويل المعاني الحِسِّية إلى مفاهيم أسمى وأجل تتناسب مع جلال الله.

وتمسك ابن تيمية برفض التأويل في أغلب مؤلفاته يؤكد - في رأينا - صواب الرَّأي القائل أن " التأويل ليس من عناصر منهجه الذي تبعه بأمانة في كل بحوثه ومناظراته وكتاباته "(1) فقبوله للتأويل يقف ضد مذهبه الأساسي الذي كونه لنفسه منذ البداية حتى مؤلفاته الأخيرة، وهو الأخذ بظواهر النّصوص وحرفيتها، ورفض التأويل فلم يَرَ ابن تيمية في المجاز إلا نوع من الكذب في الخطاب وتمويه في الأسلوب، ومن هُنا كان عدم قبوله للمجاز في النَّص الدِّيني ولكن هل معنى احتواء الكلام على نوع من المجاز أنَّ هذا الكلام فاسد؟ من المؤكد أنَّ الإجابة ستكون بالنَّفي(2) لأن "ما ساقه ابن تيمية من النّصوص المجاز فيها واضح حتى كأنه حقيقة"(3) ولم يقم التأويل إلّا دفاعًا عن النَّص الدِّيني ولِرد شبهة أو طعن ولهذا فإنَّ المآل إلى التأويل أمر لابُد منه لكل عاقل، وعن هذا قال المتكلمون: لمّا ثبت بالدَّليل أنه سبحانه وتعالى مُنَزَّه عن الجهة والجِسْمية وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار مَحْمَلًا صحيحًا لِئلا يَصِير ذلك سببًا للطَّعن فيها"(4) ومع إيماننا بضرورة التَّأويل أحيانًا فنحن نؤمن أيضًا بوجوب الالتزام بقوانين وقواعد يسير المجتهد وِفْقًا لها " فالتّأويل إذا لم يكن مستند إلى مشروع فكري وسياسي فإنه يكون مجرد مادة استهلاكية أو لهوًا أو لعبًا يشغل فلنضع مشروعنا الفِكْري والسياسي حتى يكون تأويلنا مُنَزّهًا عن العبث "(5) وهذه القواعد حددها بعض العلماء الذين خاضوا في هذه المسألة أمثال الشَّاطبي (6) أما لجوء ابن تيمية للتأويل في بعض الأحيان فهو ضرورة وإن لم يعترف بذلك وهذا يعني أنه لم يلتزم بمنهج واحد وأنه لم ينتبه إلى المشَكَّلات التي يمكن أن تحدث بدون تأويل لبعض النّصوص وهذه المشَكَّلات

(1) محمد يوسف موسى: ابن تيمية: الهيئه المصرية العامة للكتاب، 1977م، ص 136.
(2) راجع محمد أبو زهرة: ابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه، ص271، وما بعدها.
(3) راجع: محمد أبو زهرة: ابن تيمية، ص271.
(4) فخر الدين الرازي: أساس التقديس، ص106.
(5) محمد مفتاح: التلقي والتأويل ص 144.
(6) راجع الشاطبي: الموافقات: الجزء الرابع، ص 333-334.

تمثل في الاتجاه إلى التشبيه أحيانًا والتعارض الظاهري بين النّصوص والحد من الاجتهاد وأعمال العقل.